

تحرك عاجل

صحافي مُحتجز يواجه المحاكمة

في 23 مارس/آذار 2021، حدد قاضي تحقيقات يوم 6 أبريل/نيسان 2021 موعداً للجلسة الأولى لمحاكمة الصحافي الاستقصائي المغربي عمر راضي، أحد المنتقدين الصريحين للسلطات، الذي لا يزال محتجزاً رهن الحبس الاحتياطي منذ تسعة أشهر بسجن عكاشة في الدار البيضاء. وسيُحاكم بتهمة "المس بالأمن الوطني للدولة" والاعتصاب. واعتُقل عمر راضي، الذي دأب على انتقاد سجل حكومة البلاد في مجال حقوق الإنسان، في يوليو/تموز 2020. وكشفت منظمة العفو الدولية في [تقرير](#) لها أن السلطات المغربية استهدفت، مراقبةً إياه على نحو غير قانوني، مُستخدمةً برنامج تجسس من إنتاج مجموعة "إن إس أو" الإسرائيلية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني

القصر الملكي، تواركة، الرباط 10070، المغرب

فاكس: +212 53 7771010

تويتر: [ChefGov_ma@](#)

حضرة رئيس الحكومة الموقر

تحية طيبة وبعد ...

نكتبُ إليكم لُتجدد دعوتنا إلى الإفراج عن الصحافي عمر راضي من حبسه الاحتياطي، ومحاكمته محاكمةً عادلة؛ فلا يزال محتجزاً رهن الحبس الاحتياطي منذ 29 يوليو/تموز 2020، وكان ينتظر الجلسة الأولى من محاكمته في 6 أبريل/نيسان 2021.

وفي 23 مارس/آذار 2021، وَجَّه إليه قاضي التحقيقات تهمة "المس بالأمن الداخلي والخارجي

للمغرب"، استناداً إلى اتهامه بتلقي أموال من مصادر "مُتصلة بأجهزة استخباراتية أجنبية". ووجدت منظمة العفو الدولية أن عمر راضي تلقى أموالاً من الخارج كمنح بحثية مُقدمة في إطار برنامج زمالة صحفية، واستشارات حرة، وكلاهما يتعلق بممارسته لحرية التعبير. ومن ثم، تُساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق البالغ إزاء أن التهمة المُوجَّهة ضد عمر زائفة، وتشير إلى نمط مماثل تتبَّعه السلطات المغربية لترهيب منتقديها؛ فقد وُجِّهت تهم مماثلة إلى الأستاذ الجامعي المعطي منجب، بسبب تلقيه بصورة مشروعة تمويلاً من منظمة أجنبية غير حكومية في 2015.

ويُتهم عمر راضي أيضاً بـ "الاغتصاب" و"المشاركة في هتك عرض أنثى بالعنف"، استناداً إلى مزاعم سيدة حول اعتدائه عليها في 12 يوليو/تموز 2020، الأمر الذي أنكره عمر، مؤكداً أنه أقام "علاقة جنسية معها بالتراضي". وفي أثناء التحقيق، أنكر الصحفي عماد استيتو، الشاهد في هذه القضية والذي كان حاضراً خلال الواقعة المزعومة، اغتصاب السيدة، وأتهم استيتو نتيجة لذلك بالمشاركة في جريمة الاغتصاب. ويواجه استيتو المحاكمة في نفس تاريخ محاكمة عمر راضي.

ويجب النظر إلى تهمة الاغتصاب بالاستناد إلى أسس موضوعية، في حين أن منظمة العفو الدولية ليست في موقع يسمح لها بالتحقق من مدى صحتها. ونلاحظ وجود نمط من تهم الاعتداء الجنسي المُوجَّهة إلى منتقدي الحكومة خلال الآونة الأخيرة، في سياق احتجازهم أو رفع دعاوى قضائية ضدهم على خلفية ممارستهم لحرية التعبير؛ ففي إحدى الحالات، وجد "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة" أن احتجاز مدير نشر إحدى الصحف فيما يتعلق بتهم الاغتصاب قد وصل إلى حد "مضايقة قضائية لا يمكن إلا أن تكون نتيجة لنشاطه الإعلامي".

ونحث السلطات المغربية على أن تُفرج عن عمر راضي، خلال انتظاره المحاكمة وفي أثناء جلسات المحاكمة؛ فبموجب القانون الدولي، يجب أن يُستخدم الحبس الاحتياطي فقط باعتباره تدبيراً استثنائياً، وحينما تتمكّن السلطات من إثبات احتمالية ما لهروب الأفراد، على سبيل المثال. وفي ضوء ذلك، فإن عمر راضي ممنوع بالفعل من السفر، وقد تعهّد بأن يشارك بالكامل في الإجراءات القضائية. وندعوكم أيضاً إلى أن تُسقطوا تهمة "المس بالأمن الوطني" المُوجَّهة ضده، إذ تتعلق بممارسته المشروعة لعمله الصحافي. وأخيراً، نهيب بالسلطات أن تُحاكم عمر راضي محاكمةً عادلة بما يتفق مع المعايير الدولية للأصول القانونية الواجبة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

عمر راضي صحافي استقصائي وناشط مغربي، ومؤسس موقع ["لوديسك"](#) الإخباري المستقل الذي ينشر محتوى ينتقد السلطات المغربية، حيث يُمارس عمله كصحافي. وعَمِلَ عمر مع عدة مناهذ إعلامية محلية ودولية، من بينها إذاعة "أتلنتيك راديو" ومجلتا "لو جورنال إيدومادير" و"تيل كيل" وموقع "لكم" الإخباري. ورَكَّزَت تحقيقاته على الشؤون السياسية، بما في ذلك العلاقات بين السلطات السياسية ونخب رجال الأعمال بالمغرب والفساد الذي تُمارسه السلطات. وفي 2013، حاز على أول جائزة للمنظمة الدولية لدعم الإعلام" و"الجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية" في مجال الصحافة الاستقصائية عن تحقيقه بشأن استغلال مقالع الرمال، الذي نُشر على موقع "لكم". وفي 2016، نشر عمر تحقيقاً صحفياً، عُرف على نطاق واسع باسم "خُدَام الدولة"، وكشف فيه عن أسماء حوالي مئة من كبار المسؤولين، الذين زُعم حصولهم على أراضي تابعة للدولة، بصورة غير قانونية.

وقبل اعتقال عمر راضي، استجوبه المكتب المركزي للأبحاث القضائية في الدار البيضاء سبع مرات. واستغرقت جلسة الاستجواب الأولى في 25 يونيو/حزيران 2020 أكثر من خمس ساعات، واتهمه المحققون بتلقي أموال من مصادر على صلة بأجهزة استخباراتية أجنبية. واستدعاه المكتب ست مرات أخرى للاستجواب في 2 و9 و13 و17 و20 و25 يوليو/تموز 2020. واتهمه مكتب وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية في الدار البيضاء بـ "الاعتداء الجنسي" و"الاغتصاب" و"المس بسلامة الدولة الخارجية" من خلال المباشرة بـ "اتصالات مع جهات أجنبية بغرض الإضرار بالوضع العسكري والدبلوماسي للمغرب" و"المس بسلامة الداخلية للدولة" من خلال تلقي أموال أجنبية "من شأنها المساس بوحدة المملكة المغربية أو سيادتها أو استقلالها أو زعزعة ولاء المواطنين للدولة المغربية ولمؤسسات الشعب المغربي"، بموجب المواد 485 و486 و191 و206 من "القانون الجنائي" على التوالي. وقد بدأت محاكمته على خلفية هذه التهم في 22 سبتمبر/أيلول 2020.

ولم يَكُن استهداف السلطات المغربية لعمر راضي أمراً جديداً؛ فقد حكمت عليه محكمة مغربية، في [17 مارس/آذار 2020](#)، بالسجن لأربعة أشهر مع وقف التنفيذ، ودفع غرامة مالية قدرها 500 درهم مغربي (52 دولاراً أمريكياً)، على خلفية [تغريدة](#)، انتقد فيها قاضياً بإحدى محاكم الاستئناف أيداً أحكاماً مُشدَّدة بالسجن على نشطاء [بحراك الريف](#). وقد تعرَّض عمر راضي من قبل لمضايقات قانونية. وكان يغطي بين 2016 و2017 احتجاجات نَظَّمها حراك الريف، وهو حركة اجتماعية تُنادي بالحقوق الاجتماعية

والاقتصادية لمنطقة الريف المُهمشة شمالي المغرب. وفي 2018، شارك عمر في إخراج فيلم وثائقي بعنوان "الموت ولا المدّلة" يدور حول أحداث متعلقة بحراك الريف في إقليم الحسيمة.

وفي قضية منفصلة، اعتُقل عمر راضي وزميله الصحافي عماد استيتو في 4 يوليو/تموز 2020، واحتُجزا لمدة 48 ساعة. ومثلاً، بعد ذلك بيومين، أمام وكيل الملك بمحكمة في عين السبعة بالدار البيضاء، بتهمتي "السكر" و"العنف". وأحالتهما المحكمة، في اليوم نفسه، إلى المحاكمة، وحددت موعد أولى جلساتها في 24 سبتمبر/أيلول 2020، وأمرت بالإفراج عنهما مؤقتاً. وقال عمر راضي إن أحد الصحفيين بمحطة "شوف تيفي" التلفزيونية المؤيدة للحكومة، كان يتعقبهما في الشارع، ووقعت مشادة بينهم بعد استقزازه لهما. وقد حُدد موعد جلسة جديدة لمحاكمتهما في 1 أبريل/نيسان 2021، بعد إرجاء ست جلسات.

وفي يونيو/حزيران 2020، كشف تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية عن استهداف السلطات المغربية لعمر راضي، باستخدام برنامج تجسس من إنتاج مجموعة "إن إس أو" الإسرائيلية. وبعد إصدار التقرير، شنّت السلطات المغربية حملة تشويه ضد منظمة العفو الدولية، في محاولة للتشكيك في مصداقية النتائج التي خلّصت إليها المنظمة، وتشتيت الأنظار عن مراقبتها غير القانونية لمدافعي حقوق الإنسان والصحفيين بالبلاد. وأصدرت منظمة العفو الدولية، في أكتوبر/تشرين الأول 2019، تقريراً يعرض أدلة على استهداف مدافعي حقوق الإنسان المغربيين، المعطي منجب وعبد الصادق البوشتاوي، باستخدام مجموعة المراقبة نفسها. وشدّدت منظمة العفو الدولية على خطورة التهديد الذي تشكله المراقبة الموجهة غير القانونية على الحقوق في حرية التعبير والتجمع السلمي بالمغرب.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 1 يونيو/حزيران 2021

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عمر راضي (صيغ المذكر)